



الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع على المرأة الليبية



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة 



رغم أنّ الدّراسة أظهرت أنّ النّساء والرّجال على حدّ سواء يرون أنّ النّساء تشاركن بقدر أكبر في اتّخاذ القرارات العائليّة مقارنة بما كان عليه الأمر قبل الثّورة فإنّ تعزيز دور المرأة في البيت لم يمتدّ ليشمل القرارات المتعلقة بالشؤون الماليّة للأسرة. فقد ذكر 46% من الرّجال أنّ هذه القرارات تظلّ من مسؤولياتهم في حين أشارت 27% من النّساء أنّ لهنّ القول الفصل في ما يتعلّق بالقرارات الماليّة الأسرية (يرتبط هذا الأمر بدورهن كربات لأسرهن).

مشاركة النساء في الحياة السياسيّة

على وجه العموم فإنّ ما بين 35% و61% من النّساء اللواتي شملتهنّ الدّراسة الاستقصائيّة لا تشعرن بأنّهنّ ممثّلات في المؤسسات المحليّة والوطنية. ذكرت ما بين 57% و73% من النّساء في العينة الاستقصائية أنّهنّ لم تحضرن أيّة لقاءات مجتمعيّة قط. كما ذكرت أغلبيّة من بينهنّ أنّهنّ لم تشاركن بتاتاً في أيّة لقاءات مجتمعيّة سواء كان ذلك قبل شهر يوليو 2014 أو بعده.

الإصلاح القانوني والوصول إلى العدالة

لا يوفر النّظام القانوني الليبي حماية كافية للنّساء ضدّ العنف الأسري أو جرائم الشّرف أو الاغتصاب. ويرتفع احتمال اعتماد النّساء على عائلتهنّ وعلى شبكاتهنّ الأسرية في حلّ المسائل المتعلقة بالجرائم العنيفة إلى ضعفي مثيله لدى الرّجل وهو ما يشير إلى أنّ النّظام القانوني ساري المفعول في البلاد لا يتيح للنّساء امكانية اتباع سبل الانتصاف القانوني بل إنّ دفعهنّ إلى اللجوء إلى استخدام الأدوات غير الرسميّة لتسوية المنازعات.

توصيات

ينبغي التأكيد على ضرورة أن يحظى التعاليف الاقتصاديّة المراعي للنوع الاجتماعيّة بالأولوية في كلّ نشاطات بناء السّلام وعلى أن يتمّ إشراك النّساء في المستويين المحليّ والوطني في الحوارات السياسيّة ومفاوضات السّلام المستقبلية كما في المراحل الأولى للتخطيط لتعالي البلاد. وضع برامج تركز على تشجيع النّساء على العمل لحسابهنّ الخاصّ وانشاء مؤسساتهنّ مع العمل على مكافحة الصور النمطية التي تضع النّساء في أدوار محدّدة اجتماعياً وذلك لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الخاصّ وفي «القطاعات غير التقليديّة».

ينبغي أن تتخلّى ليبيا عن التّحفّظات التي أبدتها في ما يخصّ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة كما ينبغي أن تضمن انسجام قانونها الجزائي مع الصّكوك الدوليّة التي تحظر التمييز القائم على النوع الاجتماعي وأنّ تنفّذ القرارات الدوليّة المتعلقة بالقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، لاسيما العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الانسان للنّساء في السياقات المتصلة بالنزاع. وفي غياب ذلك، فإنّ الكثير من الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي في العدالة الانتقاليّة و/أو سياقات النزاع لن يتمّ توثيقها أو التعاطي معها بالشكل المناسب ولن تحصل النّاجيات على التّعويض.

ينبغي التّأكد من أنّ المشاريع والمسارات والمبادرات المستقبلية الهادفة إلى إحلال الاستقرار في البلاد تعمل على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تسليط الضوء على الأفكار النمطية المتعلقة بالمرأة والتقييدات التي تحول دون أن تحقّق النساء الليبيات امكاناتهنّ في المساهمة في تحقيق السّلام والأمن في ليبيا.

تعزيز المشاركة الفعّالة للنّساء في المؤسسات الوطنيّة من خلال إقرار حصّة/كوتا ب30% وهو المستوى الموصى به، وأيضا تعزيز مشاركة المرأة الفعّالة في جميع عمليات السّلام والعمل على إعداد الميزانيات بطريقة تراعي منظور النوع الاجتماعيّ.

منذ عام 2011 انزلقت ليبيا في أتون حرب تسبّبت في معاناة انسانية لا يمكن وصفها وفي حالة من عدم الاستقرار السياسي ومن الانهيار الاقتصادي. ومع تزايد عدد النساء اللواتي أجبرهنّ النزاع على التّوكل على أنفسهنّ من أجل البقاء على قيد الحياة، فقد أثر العنف القائم على النوع الاجتماعيّ وغياب الأمن سلباً على أسس عيشهنّ الكريم وبالفرص المتاحة لهنّ من الناحية الاقتصاديّة والسياسية والاجتماعية، على محدوديتها، ما قد ينطوي على عواقب وخيمة على مستقبل ليبيا.

لقد مكنت الدّراسة البحثية التي أجريت بتكليف من هيئة الأمم المتّحدة للمرأة تحت عنوان الآثار الاقتصاديّة والاجتماعية للنّزاع على المرأة الليبية من تسليط الضوء على آثار الأزمة على النّساء والفتيات وعلى أفاق توليد فرص العمل والتعاليف الاقتصاديّة والمشاركة السياسيّة والتمكين، كما مكّنت من تحديد الفرص المتعلقة بإعداد إطار يراعي النوع الاجتماعيّ ويرسي أسس مجتمع شامل للجميع. وقد تمّ إجراء هذا البحث ذي البعدين النوعي والكمي في ثمانية مواقع في أرجاء البلاد وشمل ذلك القيام بدراسة استقصائية على عينة عشوائية من 699 امرأة و287 رجلاً.

الاستنتاجات الرئيسيّة

الوضع الاقتصادي للمرأة الليبية ودورها في سوق العمل

- 40% من النساء اللواتي شملتهنّ الدّراسة هنّ ربات لعائلتهنّ وهو رقم مرتفع بشكل استثنائي، ليس فقط في المنطقة ولكن على مستوى العالم.
- أغلب النساء الليبيات هنّ عاطلات عن العمل (61% من النساء المشاركات في الدّراسة). وقد بيّنت الدّراسة أنّ فرص النّساء في الحصول على عمل أقلّ من مثيلاتها عند الرّجال. ذلك أنّ 90% من الرجال و35% من النساء لديهم عمل. وتظهر الأرقام أنّ 41% من بين النساء العاطلات عن العمل تبحتن عن عمل بشكل نشط بينما توقّفت 23% منهنّ عن البحث عن عمل.
- امكانية عمل النساء في القطاع الخاصّ تقلّ عن مثيلتها لدى الرّجال بشكل كبير. فمن بين 35% من النساء العاملات، لا تتجاوز نسبة أولئك العاملات لحسابهنّ الخاصّ أو صاحبات الأعمال الأربعة بالمئة. كما تقلّ امكانية شغل النساء لمناصب في مستوى الإدارة ب15% مقارنة بالرجال.
- تعتمد النساء الليبيات بشكل أساسي على الشبكات العائليّة للحصول على عمل في حين يمكن للرّجال التّوكل بشكل أكبر على رأس المال الاجتماعي وعلى شبكات العلاقات خارج إطار العائلة. وعلاوة على ذلك، فإنّ دخل النساء اللواتي شملتهنّ الدّراسة الاستقصائية واللواتي تعملن أساساً في القطاع العامّ، وخصوصاً في قطاعي الصّحة والتعليم، يقلّ بثلاثة أمثاله عن دخل الرجال. ويظهر التّمثيل غير المتناسب للنّساء في القطاعين المذكورين الصّورة النمطية للمرأة باعتبارها مقدّمة للرعاية مما يحدّ من فرص انخراطهنّ في القطاع الخاصّ.

حرية الحركة، المعايير الاجتماعيّة والصّور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي

- توصلت الدّراسة إلى أنّ حرية الحركة لدى النّساء أقلّ كثيراً مقارنة بمثيلتها لدى الرّجال، كما أظهرت أنّ الصّور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لا تزال تحدّ من المساواة بين الجنسين. وقد تبين من خلال البحث الاستقصائي أنّ احتمال أن لا تكون المرأة قد غادرت بيتها دون مرافق أو تتقلّت بين مدن أو أحياء بمفردها أعلى بأربع مرّات مقارنة بالرجال، كما أنّ احتمال سفر المرأة الليبية خارج البلاد بمفردها يقلّ بثلاث مرّات مقارنة بالرّجل الليبي.
- لا تزال المعايير الاجتماعيّة والصّور النمطية الجنسانية تشكّل المدركات المتعلقة بالمشاركة المدنيّة للمرأة. فعلى سبيل المثال، يرتفع احتمال أن لا تتعامل النساء مع مزوّد لخدمات الأمن بنسبة 25% مقارنة بالرّجال كما يزيد احتمال أن لا تكون المرأة الليبية قد حضرت فعاليات للمجتمع المدني بنسبة 18% ويقلّ احتمال أن تساهم المرأة الليبية في اتّخاذ القرارات في مستوى المجتمع المحلي بنسبة 15% كما يقلّ احتمال أن تكون النساء قد حضرن لقاءات مجتمعية بنسبة 20% مقارنة بالرّجال.